

المدينة الذكية: من قوة الحداثة إلى القوة الذكية

عير حسام الدين اللحام

أستاذ مشارك، كلية التصاميم، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، الدمام، السعودية

dr.allahham@hotmail.com

قدم للنشر في ٢٤ / ٢ / ١٤٤٢ هـ؛ وقبل للنشر في ٥ / ٨ / ١٤٤٢ هـ.

ملخص البحث. تحظى المدن الذكية اليوم بقبول وانتشار واسعين في المجالات الحضرية. إذ يميل الفكر السائد إلى اعتبار التكنولوجيا والتقنيات الرقمية هي الحل المثالي «الذكي» لجميع مشكلات البشرية، والتي من شأنها أن تقدم الحياة الأفضل للسكان. إلا أنه لا بد من النظر إلى المدينة الذكية ليس من خلال منظور التكنولوجيا المستخدمة في تسيير وإدارة المدينة وحياة سكانها فقط، بل كتوجه تخطيطي حضري ذي أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة. ولكن إذا أعدنا النظر فيما يسميه ديفيد هارفي بالأمراض الحضرية، كالفقر وتباين توزيع الثروات والتفكك الاجتماعي واللاعادلة الاجتماعية والاقتصادية، والتي تعزوها العديد من التوجهات الرائدة المعاصرة إلى الرأسمالية ذاتها أو إلى بعض من جوانبها، وإذا كانت التكنولوجيا الرقمية هي الوعد بتحقيق حلم المدينة المثالية، فهل يمكن للمدينة الذكية أن تعالج تلك الأمراض؟ أليست المدينة الذكية هي رأسمالية بالدرجة الأولى ولكنها ذات فلك تخطيطي حضري جديد، فكيف يمكن لتوجه رأسمالي أن يعالج أمراضاً حضرية هي من إفرازات نظامه في الأساس؟ أي هل يمكن لهذا التوجه أن يكون الدواء والدواء في آنٍ واحد؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بد من التغلغل في المستوى العميق لآليات عمل المدينة الذكية ومعرفة حركياتها في تسيير المدينة وشؤون سكانها، وبخاصة من حيث مفهوم السلطة والقوة الفاعلة فيها. تسعى هذه الورقة إلى البحث في مفهوم القوة والسلطة كمحور أساس في آليات عمل المدينة الذكية، والتحول الذي طرأ عليها بتحولها من مفهوم الحداثة إلى الذكاء، وتغير محورها الأساس، وأثر ذلك على ما أفرزته قوة الحداثة من أمراض رأسمالية. فهل هذا التحول في مفهوم القوة سيؤدي إلى معالجة مشاكل المدينة الحضرية أم سيفرز نوعاً آخر من الأزمات والقضايا الحضرية؟

الكلمات المفتاحية: المدينة الذكية، ذكاء القوة، التوزيع المناطقي، الرأسمالية، العام والخاص.

١ . المقدمة

والمدن المعززة (Augmented cities) وغيرها (الجار الله والغامدي، ٢٠١٦)، وكذلك تسابق الباحثين في التأسيس لمصطلحات ومفاهيم جديدة لوصف بعض حيثيات المدينة الذكية مثل (Cyborg ur-banism) التي أوجدها Sadowski و Pasquale (٢٠١٥) ومصطلحات (dividual, rehizome) التي أسس لها ديلوز (Deleuze) كمكونات لما وصفه بمجتمع السيطرة (society of control) في المدينة الذكية (Deleuze, 1995) وغيرها. وعلى الرغم من هذا التشعب في التعريفات والمصطلحات للمدينة الذكية إلا أن معظم الدراسات تُجمع على أن العامل المشترك بينها هو استخدام التكنولوجيا لتسيير شؤون المدينة وسكانها بشكل أكثر فاعلية. فالفكر السائد في العديد من هذه الدراسات يميل إلى اعتبار التكنولوجيا والتقنيات الرقمية هو الحل المثالي «الذكي» لجميع مشكلات البشرية والتي من شأنها أن تقدم الحياة «الأفضل» للسكان (Husar et.al., 2017, Vanola, 2014). فالتكنولوجيا، بحسب توجهات المدينة الذكية، هي ضمان العيش الرغيد أو هي الحل لتحقيق المدينة المثالية (Utopian city) كما حلمت بها البشرية ربما منذ عصر التنوير. فالمدينة الذكية كقيلة بتقليل الازدحام المروري من خلال شبكات رقمية تتحكم بخطوط النقل العام وكثافة المرور في الشوارع، كما أنها كقيلة بالتحكم بنسب الكربون في الجو، ما يؤثر إيجاباً على قضية التغير المناخي، فضلاً عن قدرتها على توفير مستوى أعلى من

رغم حداثة ظهورها (منذ العام ٢٠٠٠ تقريباً) إلا أن المدن الذكية اليوم تحظى بانتشار واسع في المجالات الحضرية، وتقبل العديد من الدول والحكومات على تبني توجهها، سواء بإنشاء مدن ذكية جديدة كما في مدينة مصدر (Masdar) في الإمارات العربية المتحدة ومدينة سونجدو (Songdo) في كوريا الجنوبية وفي الهند التي بدأت بإنشاء ١٠٠ مدينة ذكية منها مدينة بلافا (Palava) قرب بومبي، أو بتحويل المدن تدريجياً إلى مدن ذكية كما في سنغافورة وريودي جينيرو في البرازيل. فاليوم يوجد أكثر من ٥٠٠ مدينة حول العالم تعد مدناً ذكية. وقد تكون الأسباب وراء هذا الانتشار أسباباً اقتصادية لإيجاد مدن اقتصادية (entrepreneurial city) ذات بيئة استثمارية جاذبة ومنافسة على المستوى العالمي (Hollands, 2008) أو بيئية، أو ربما سياسية كما يطرحه هذا البحث. ولكن رغم ظهور العديد من الدراسات ذات التخصصات المختلفة حول المدن الذكية إلا أن تعريفها ومفهومها التحليلي العميق لا يزال ضبابياً. فمن تلك الدراسات ما يركز على الجانب التقني فيها، ومنها ما يركز على الجانب البيئي والاستدامة، ومنها ما يهتم بالبعد الاقتصادي. وما يزيد من ضبابية المفهوم هو تعدد المصطلحات التي ظهرت لوصف تلك المدن كالمدينة الذكية (Smart cities)، (Intelligent cities)، والمدن الرقمية (Digital cities)، والمدن دائمة الوجود (Ubiquitous cities)،

سكانها وقضايا الخصوصية وحقوق الإنسان المتعلقة بذلك (www.privacyinternational.org)، إلا أن معظم تلك الدراسات لم تتمكن، ربما لحداثة الموضوع وضبابيته، من الخروج من هذا الإطار في النظر للمدينة الذكية، فظهرت في معظمها كدراسات ليست ذات تحليلات مقنعة، بل ربما مثبتة (affirmative) لمفهوم المدينة الذكية. إلا أنه، وبحسب هذا البحث، لا يمكن حصر النظرة للمدينة الذكية ضمن الإطار الضيق للتكنولوجيا والمعلومات الرقمية، بل لا بد من النظر لها بمنظور أكثر شمولية، كتوجه تخطيطي حضري ذي أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية معينة. فالتكنولوجيا بحسب هذا المفهوم التخطيطي هي ليست أكثر من أداة لتسهيل إدارة المدينة وتسيير شؤونها وتوفير خدمات أكثر فاعلية لسكانها، إلا أنه يتم استخدامها تحت مظلة الرأسمالية لتحقيق أغراض أخرى، بحسب ما سيوضحه هذا البحث. فالمدينة الذكية بذلك هي إفراز تخطيطي ذو أبعاد أكثر عمقاً مما قد يبدو للعيان. ولكن هل هذا التوجه التخطيطي الجديد كفيل بمعالجة ما واجهته التوجهات التخطيطية الأخرى وقصرت، في غالب الأمر، عن إيجاد حلول لها؟

إذا أعدنا النظر فيما يسميه ديفيد هارفي بالأضرار الحضرية (urban ills) كالفقر وتباين توزيع الثروات والتفكك الاجتماعي واللاعادلة الاجتماعية والاقتصادية، فإن العديد من الدراسات والتوجهات الحضرية المعاصرة، كتوجه

الحماية والأمن للسكان من خلال كاميرات المراقبة (CCTV) المنتشرة في جميع الفراغات العامة في المدينة. ولكن هل فعلاً تستطيع المدينة الذكية أن تكون حلم البشرية ومنقذها من أزماتها وأمراضها الحضرية المتجذرة فيها منذ الحداثة؟ لقد ولدت هذه النظرة الحاملة نحو المدينة الذكية انبهاراً واندفاعاً لها جعل العديد من الباحثين يتجاهلون أو يقللون من أهمية الجوانب السلبية الكامنة فيها، وينظرون لها كمدينة ذات تكنولوجيا ومعلومات رقمية ذكية، تحكمها نظم حوكمة رقمية (e-governance) غير أيديولوجية. أي أنها مدينة ليست ذات أجندة سياسية. فظهرت توجهات مثل (accelerationism) والتي تدعو إلى التسريع في التطور التكنولوجي واستخداماته في هذا المجال. ولكن نفى بعض الباحثين هذه النظرة، إذ يعتبر سادوسكي (Sadowski, 2016) وجرينفيلد (Greenfield, 2013) أن المدينة الذكية ذات أيديولوجية تقوم على التكنولوجيا والفكر الليبرالي الجديد. فالمدينة الذكية هي ليست ذاتها مدينة التكنولوجيا أو المدينة الرقمية التي تقوم على التكنولوجيا الرقمية فحسب، بل هي مدينة تستخدم التكنولوجيا تحت مظلة أيديولوجية وسياسية. ولكن على الرغم من ظهور بعض الدراسات التي اهتمت بالبعد الاجتماعي والسياسي للمدينة الذكية والتي أثارَت تساؤلات نقدية حول قضايا جوهرية كديمقراطية المعلومات التي تقوم الشبكات التكنولوجية بتجميعها في المدينة الذكية عن حياة

وضرورتها في الحياة اليومية، بل يركز على المدينة الذكية في استخدامها للتكنولوجيا الذي ينبع من مفهومها للقوة والسيطرة، والذي - بحسب هذا البحث - ليس إلا امتداداً لمفهوم القوة في الحدأة. ويتبنى البحث في ذلك منهجية نظرية تعتمد على استخدام نظريات القوة لدى كل من فوكو وديلوز كأداة رئيسة في تحليل آليات عمل المدينة الذكية كتوجه تخطيطي حضري وخطاب أيديولوجي، وبخاصة من حيث تحول آلياتها من مفهوم القوة الحديثة (الحياتية - الفوكودية) إلى القوة الذكية والتي تتقاطع في كثير من مفاهيمها مع القوة «الديلوزية».

٢. القوة في المفهوم الحدائي: القوة الحياتية

ارتبطت الرأسمالية منذ ظهورها بمفهوم الدولة الحديثة وما صاحبها من تغيير في توزيع بنى القوة في المجتمعات الرأسمالية بشكل يدعم الرأسمالية وآلياتها في الإنتاج. إذ يركز مفهوم الدولة الحديثة على مبادئ السيادة والشرعية والتمثيل، فالدولة تشكل «بنية فوقية» منفصلة عن الشعب ولكنها تمثله وتملك السلطة العليا التشريعية التي تعمل من خلالها على حماية مصالح الشعب وتسيير شؤونه وتنظيمه. فهي بذلك تملك، من خلال شرعيتها وسيادتها، القوة (-power) التي تخولها التدخل في كافة شؤون المجتمع لتحقيق التنظيم المنشود، أو هي القوة الحياتية (bio-power) كما أسماها فوكو، والتي عرّفها بأنها القوة للسيطرة على الشعب وإخضاعه من خلال

العدالة الاجتماعية الحضرية (Urban social justice) لديفيد هارفي (David Harvey)، وتوجه المدينة العادلة لسوزان فينستين (Susan Fainstein)، والمدينة الجيدة لفريدمان (John Friedmann) وآش أمين (Ash Amin)، تعزو هذه الأمراض الحضرية إلى الرأسمالية ذاتها أو إلى بعض من جوانبها وبالتحديد إلى توزيع الحقوق والقوة فيها (اللحام، ٢٠١٥)، فإذا كانت المدينة الذكية بما فيها من استخدام للتكنولوجيا الرقمية هي الوعد بتحقيق حلم المدينة المثالية، فهل يمكن للمدينة الذكية أن تعالج تلك الأمراض الحضرية؟ أليست المدينة الذكية هي رأسمالية بالدرجة الأولى (بصفتها البعض مثل هولاندز بأنها مدينة اقتصادية للأعمال الحرة (entrepreneurial city (Hollands, 2008) ولكنها ذات فلك تخطيطي حضري جديد، فكيف يمكن لتوجه رأسمالي أن يعالج أمراضاً حضرية هي من إفرازات نظامه في الأساس؟ أي هل يمكن لهذا التوجه أن يكون الداء والدواء في آنٍ واحد؟

للإجابة عن هذا السؤال يسعى البحث إلى التغلغل في المستوى العميق والأيديولوجي لآليات عمل المدينة الذكية ومعرفة حركاتها في تسيير المدينة وشؤون سكانها، ويركز في ذلك على مفهوم السلطة والقوة الفاعلة فيها. حيث ينظر البحث للمدينة الذكية كخطاب (discourse) ذي إطار أيديولوجي، تستغل فيه السلطات التكنولوجية لزيادة نطاقات سيطرتها وممارستها للقوة على الأفراد والمجموع، فهي بذلك مدينة «السيطرة الذكية». فالبحث لا ينظر إلى التكنولوجيا ذاتها

والأسواق) إلى ملكيات عامة، تملكها وتسيطر عليها الدولة بصفة سيادية كمثلة للشعب. أي أن هذه العملية تضمنت ربط النطاقات في بُعدين أو مستويين، الأول: نطاقات القوة اللافراغية (bio-power) والثاني: النطاقات الفراغية للبيئة العمرانية، فقد ربطت الدولة نطاقات سيطرتها (power territories / scopes) بالتوزيع المناطقي الفراغي للمدينة (spatial territories)، وكأن الدولة أضافت بُعداً فراغياً لمفهوم القوة الحياتية لتصبح قوة فراغية مرتبطة بالبيئة العمرانية. وقد ظهرت نتيجة لعملية التشكيل المناطقي تلك ثنائية الممتلكات العامة مقابل الخاصة (public-pri-vate) بحيث تتمتع كل من الفئتين بمجموعة من الحقوق التي يضمنها لها القانون. بذلك فقد تم رسم حدود شديدة الوضوح لكل من قطبي هذه الثنائية، فراغياً وقانونياً. فالدولة تملك وتسيطر على ما هو ضمن نطاقها، وللساكن حرية التصرف في ممتلكاته الخاصة ضمن إطار القانون. وهكذا تحولت الملكيات العامة التي تسيطر عليها الدولة والتي ارتفعت نسبتها في المدن مقابل الممتلكات الخاصة إلى أداة سيطرة فاعلة ونطاق فراغي (scope) لممارسة قوة الدولة على السكان والعمران.

بهذا ضمنت الدولة خضوع السكان لقوتها أثناء وجودهم في ممتلكاتها العامة، وعلى الرغم من أن الدولة تمثلهم فيها إلا أن الساكن لا يزال يخضع ضمن حدودها لقوانين الدولة التي تسنها والتي تضمن من خلالها تحقيق أهداف

استخدام آليات ووسائل مختلفة لذلك (Sad-owski & Pasquale, 2015). فالدولة الحديثة بذلك تركز في جوهرها على مفهوم القوة والسلطة الحديثين لإنتاج المجتمع المنظم (disciplinary society بحسب فوكو). ومن الوسائل التي اتخذتها الدولة الحديثة لحماية سيادتها وسلطتها العليا ولضمان إخضاع الشعب لها هو زيادة مركزيتها وقوتها التحتية (infrastructural power) وذلك من خلال تحريك عدد من مصادر القوة لصالحها، ومن أبرز ما قامت به في هذا المجال هو مصادرة العملية التشريعية ليصبح القانون بذلك أداة سيطرة بيد الدولة. كذلك فقد عملت الدولة لتدعيم قوتها وتحقيقاً لمشروعها السياسي (bio-politics) لتنظيم المجتمع وتسيير شؤونه على توسيع دوائر سيطرتها بطرق متعددة من أهمها: السيطرة على البيئة العمرانية. فقد نظرت الدولة الحديثة إلى البيئة العمرانية انطلاقاً من مفهوم الحتمية الاجتماعية السائد آنذاك (social determinism) كمصدر كامن للقوة تستطيع من خلاله السيطرة على المجتمع وهندسته وتنظيمه (social engineering) من خلال تنظيم بيئته وعمرانه. لذا قامت الدولة الحديثة بعملية التشكيل المناطقي أو ما يسمى (territorialization) والتي تتضمن رسم نطاقات ممارسة القوة فراغياً وذلك بإعادة توزيع وتصنيف الممتلكات في البيئة العمرانية (Allahham, 2019). فقد قامت الدولة من خلال هذه العملية بتحويل كافة الممتلكات غير المملوكة للقطاع الخاص (كالشوارع والطرق والساحات

التحول فقد أبدى الباحثون اهتماماً كبيراً بالبيئة العمرانية والمدن عبر تاريخ التخطيط الحضري الحديث، فبرز العديد من النظريات والتوجهات التخطيطية التي تهتم بالمدينة والعمران مثل: توجه المدينة الحدائقية وتجميل المدن ومفاهيم التخطيط الشمولي (Comprehensive planning)، ومؤخراً حركة التحضر الجديدة (New Urbanism) وغيرها. ولكن ماذا عن الساكن أو المواطن ذاته، وهو الهدف النهائي للدولة والتي تسعى للسيطرة عليه وإخضاعه ضمن برنامجها السياسي الحياتي (bio-politics) لإيجاد المجتمع الحديث المنظم (disciplinary society)؟ فما سياسات الدولة الحديثة وآلياتها في تمكين قوتها الحياتية وتوسعة نطاقات سيطرتها، أو ما يسمى الجري وراء المزيد من القوة (lust for power)، إلا لتحقيق هذا الهدف. لقد حاولت الدولة الحديثة تحقيق ذلك جزئياً من خلال المؤسسات والخدمات العامة الأساسية التي تقدمها للمجتمع كالصحة والتعليم والأمن انطلاقاً من دورها الأبوي وكجزء من واجباتها في دولة الرفاهية. أي أن الدولة الحديثة استطاعت السيطرة على السكان ضمن نطاقها العام ومن خلال مؤسساتها العامة وما تسيطر عليه، ليقى النطاق الخاص للسكان خارج نطاق سيطرة الدولة المباشرة نسبياً. ولدعم ذلك فقد عملت الدولة على تطبيع هذا التغيير (normalization) في المجتمع الحديث ليقبله السكان بطواعية ويصبح مفهوم الدولة الحديثة بآلياتها المختلفة مفهوماً مقبولاً، والخضوع لقوة ومعايير وأنظمة الدولة

مشروعها السياسي الحياتي. بذلك فقد حولت الدولة العلاقات الأفقية التي كانت سائدة بين السكان وعقاراتهم في البيئات التقليدية (كما في المدن الإسلامية) إلى علاقات رأسية. فالساكن لدى خروجه من مسكنه للذهاب إلى أية وجهة أخرى عليه المرور حتماً بالأماكن العامة والتي أصبحت في مستوى أعلى من مستوى العقار الخاص من حيث السيطرة والقوة. أي أن البيئة العمرانية تحولت إلى بيئة ذات بنية فراغية رأسية من حيث توزيع القوة (الحياتية والفراغية) ونطاقات السيطرة فيها. فثنائية العام والخاص إنما تعكس توزيعاً غير متساوٍ للقوة خلالها. إلا أن حدود سيطرة الدولة وقوتها تقف عند حدود المناطق الخاصة فراغياً فلا سيطرة لها بداخلها. لذا ولتتمكن الدولة من توسعة نطاق سيطرتها في الممتلكات الخاصة نسبياً قامت الدولة بامتلاك البنية التحتية كخطوط الكهرباء والمياه والصرف الصحي وتغيير مواقعها لتصبح ضمن الممتلكات العامة (في الشوارع والطرق). بذلك حولت الدولة خدمات البنية التحتية التي توفرها للسكان كجزء من برنامج «دولة الرفاهية» إلى مصدر آخر من مصادر قوتها ليخترق الحدود الفراغية للمناطق الخاصة نسبياً.

لقد ضمنت الدولة من خلال آلياتها في عملية التشكيل المناطقي للقوة والعمران؛ السيطرة على العمران فراغياً كمصدر مهم من مصادر قوتها، فأصبحت الجهة المسؤولة عن عملية إنتاج العمران بدلاً من السكان. ونظراً لهذا

كريفي (Krivy, 2018) وسادوسكي (Sadowski & Pasquale, 2015)؛ إلا أنها في معظمها لم تتمكن من تحليل الجانب السياسي في المدينة الذكية بشكل عميق بالتركيز على مفهوم القوة وآليات عملها، بل بقيت تدور في نفس الفلك الذي قدمه كلٌّ من فوكو وديلوز. كذلك فإن معظم هذه الدراسات لم تكن معنية بالجانب الحضري التخطيطي للمدينة حيث قام بها باحثون من تخصصات في العلوم الاجتماعية وما شابه، لذا - ونظراً لحدثة الموضوع - فإن هذا المجال لا يزال بحاجة للمزيد من الدراسات لفهم آلية عمل المدينة الذكية، من حيث عملية اتخاذ القرار فيها كتوجه تخطيطي حضري. وبشكل عام فقد تركزت الانتقادات للمدينة الذكية والتي اهتمت بالجانب الاجتماعي - السياسي لها في ثلاثة محاور: الأول: والذي ينظر إلى المدينة الذكية على أنها مدينة ذات قرارات مسقطة من الأعلى للأسفل (top-down) ولا تتضمن أي مشاركة من السكان، فهي عبارة عن نظام مغلق لا حضري (anti-urban)، مقيد أو قمعي (repressive)، محسوب مسبقاً ولا مكان فيه للمستجدات أو الأمور الطارئة. ويتبنى هذا التوجه مجموعة من الباحثين مثل: سينيت (Sennett, 2012) وساسين (Sassen, 2012) وجرينفيلد (Greenfield, 2013). إذ يصف سينيت المدينة الذكية بأنها بيئة ميتة، لا خيارات فيها للسكان، بل كل شيء مسقط عليهم مسبقاً (Sennett, 2012). في المقابل يذكر كريفي (Krivy, 2018) في رده على هذا التوجه بأن المدينة

أمرأ ضرورياً يعتبر الخروج عنه مخالفة. وهكذا أصبحت الدولة «مركزية» ومسؤولة عن جوانب عديدة من حياة المجتمع كالتعليم والصحة وتوفير البنية التحتية وتخطيط المدن وتنظيم العمران. فتم بذلك تسييس معظم جوانب حياة الأفراد في المجتمع وأصبحت الدولة تقع في رأس الهرم من حيث بنية القوة في المجتمع الحديث.

٣. تحولات القوة في المدينة الذكية

يذكر ديلوز في مقاله لعام ١٩٩٢ أن مفهوم المجتمع المنظم (disciplinary society) الذي تحدث عنه فوكو والذي كان سائداً في عصر الحدثة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبلغ ذروته في بدايات القرن العشرين؛ قد حل محله اليوم مجتمع السيطرة (society of control) والذي يقوم على مفهوم السيطرة (control) باستخدام التكنولوجيا والآلة. حيث يذكر ديلوز أن السيطرة على المجتمعات اليوم تقوم على السيطرة المستمرة والتواصل اللحظي من خلال شبكات التكنولوجيا والمعلومات، كأساس التحكم إذن هو وجود شبكات تربط عناصر المجتمع (subjects) معاً (Deleuze, 1992). ولكن كيف يمكن قراءة هذا التحول في مفهوم القوة من المفهوم الفوكودي الحديث إلى المفهوم الديلوزي؟

رغم أن هناك العديد من الدراسات التي ظهرت في الفترة الأخيرة والتي تطرقت إلى مفهوم القوة (bio-power) لدى فوكو وكذلك مفهوم مجتمع السيطرة لدى ديلوز مثل: دراسات

يوجد الآن ما يقارب ٣٠٠ مليون شخص في الهند يعيشون بدون خدمات كهرباء وبنية تحتية، فهل سيتم إقصاء هؤلاء من المدن الذكية؟

ولفهم حيثيات المدينة الذكية سيحاول البحث الانفلات من الفلك الذي دارت فيه التوجهات الناقدة أعلاه، وذلك من خلال النظر إلى المدينة الذكية كتوجه تخطيطي يعتمد في تشغيله على التكنولوجيا كأداة. ولفهم آلية عمل هذا التوجه وأبعاده الكامنة، سيتم التركيز على المستوى العميق من المدينة الذكية وتحديد مفهوم القوة والتحول الذي طرأ عليه في المدينة الذكية، وعلاقة ذلك بالبعد السياسي للمدينة وارتباطه بالجانب الحضري الفراغي للبيئة العمرانية. أي أنه سيتم تحليل المدينة الذكية من خلال النظر في آلية استخدامها للتكنولوجيا الذكية وارتباط ذلك بمفهوم القوة: فهل تستخدم التكنولوجيا في المدينة الذكية كأداة لتسهيل حياة السكان كما تدعي، أم أنها أداة سياسية تشكل مصدراً جديداً من مصادر القوة التي طالما سعت الدولة الحديثة للحصول عليها؟

بحسب طرح هذا البحث فإن المدينة الذكية ما هي إلا مدينة السيطرة الذكية والتي تستغل التكنولوجيا للحصول على المزيد من القوة لممارستها على السكان. فالمدينة الذكية هي حالة من الحوكمة الذكية التي تهدف للوصول إلى مجتمع السيطرة من خلال شبكات المعلومات والاتصال. كيف؟

الذكية تتضمن منطقاً في ممارسة القوة يختلف عما يتضمنه هذا التوجه الناقد والذي يرى الحل في مشاركة السكان كما روجت له جين جاكوبس في الستينيات من القرن العشرين، فهذه الحلول بحسب كريفى لا تصلح في المدينة الذكية. أي كأن كريفى هنا يؤكد على مركزية القرار وسلطويته في المدينة الذكية والتي تنحى بالسكان جانباً ليصبح الساكن مجرد متلقٍ ومستخدم تحت المراقبة ليس إلا. أما التوجه الثاني الناقد فيقوم على اعتبار المدينة الذكية مدينة اقتصادية للأعمال الحرة حيث يتوافر فيها المناخ الملائم من أمن وتكنولوجيا لتنمية الاستثمارات والاقتصاد، فهي بذلك موجهة لخدمة الاقتصاد والشركات الكبرى. أي أنها مدينة رأسمالية للرأسماليين، فتخضع بذلك لقوة السوق والشركات الكبرى. ومن أهم رواد هذا الاتجاه هولاندز (Hollands, 2008) وكيثشين (Kitchin, 2014). ويركز التوجه الثالث على القضايا الاجتماعية مثل: عدم المساواة والتفرقة والإقصاء والعدالة الاجتماعية في المدينة الذكية، حيث يدعي أنصار هذا التوجه ومنهم هولاندز (٢٠٠٨) بأن المدينة الذكية هي مدينة موجهة للخاصة من الذوات وممن لديهم المعرفة التكنولوجية للعيش فيها. فهل ستصبح المدن الذكية شبيهة بالمجمعات المغلقة (gated communities)؟ وفي هذا المجال يؤكد سنوسي وآخرون (Sunusi et al., 2016) على اللاعدالة الاجتماعية التي تفرزها المدينة الذكية، فبينما تنوي الهند إنشاء ١٠٠ مدينة ذكية فإنه

ولوج الساكن إلى نطاقه الفراغي الخاص كمنزله مثلاً. ولكن ومع تطور التكنولوجيا وشبكات الاتصالات وظهور ما يعرف بإنترنت الأشياء (Internet of Things- IoT) واستخدامات ذلك في التأسيس للمدينة الذكية حصل تحول جذري في مفهوم القوة وممارستها من قبل الدولة، وهو ما مكّنها من تخطي العقبة التي ولدتها ممارسات القوة الحداثية في تحقيق مشروعها السياسي. كيف؟

تشارك القوة بمفهومها الحداثي ومفهومها في المدينة الذكية والذي سأطلق عليه هنا القوة «الذكية» (smart bio-power) بأن كليهما يتم من خلال ممارسات الدولة للقوة بهدف السيطرة على المجتمع والتحكم بتصرفاته. إلا أنه بينما كانت ممارسات القوة في عصر الحداثة تهدف إلى تنظيم المجتمع كافةً وتحويله إلى مجتمع عقلاني، تقدمي، حداثي يتماشى مع مبادئ الحداثة ومشروعها التصحيحي، فإن ممارسات القوة في المدينة الذكية وجهت، تحت مظلة تحقيق الأمن لتنمية الاقتصاد وجذب المستثمرين، للسيطرة على أفراد المجتمع من خلال مراقبتهم. وبذلك فإن مفهوم المراقبة أصبح حاضراً بقوة في أجندة المدينة الذكية السياسية. أي أن المدينة الذكية تقوم في الأساس على مفهوم القوة بهدف السيطرة، لا التنظيم كما في الحداثة. كذلك فبينما كانت قوة الحداثة موجهة إلى المجتمع عموماً فإن القوة الذكية تهدف إلى التحكم بالأفراد في المجتمع والسيطرة عليهم، فالمهم هو الفرد وتصرفاته

لقد اعتمدت القوة الحديثة كما ذكرنا أعلاه على المفهوم الفراغي (البيئة العمرانية) لتحديد وزيادة نطاقات ممارستها على السكان، فهي قوة لا فراغية لكنها تمارس في نطاقات فراغية بشكل أساس. إلا أن هذه القوة التي تمارسها السلطات على المجتمع عموماً كانت تُفَعَّل بشكل قوي في المناطق العامة وتقف قاصرة نوعاً ما عند حدود الممتلكات الخاصة، فهي بذلك، في الغالب، قوة عامة (تمارس من قبل الدولة) مرتبطة بالفراغ العام فقط، وهو الأمر الذي جعل تحقيق أهداف المشروع السياسي للدولة بتنظيم المجتمع أمراً غير مكتمل. فالدولة استطاعت غرس آلاف كاميرات المراقبة في الشوارع والمناطق العامة لمراقبة الناس في تحركاتهم وتنقلاتهم، وهو ما دفع بالعديد من الباحثين إلى التساؤل عن ديمقراطية الفراغ العام وحق المواطنين فيه (كما في نداءات الحق في المدينة التي بدأها ليفيبر ١٩٦٨). فبحسب ما نشرته منظمة صناعة الأمن البريطانية (The Brit- ish Security Industry Association) يوجد في لندن في العام ٢٠١٣ ما يقارب ١٣٩٠٠ كاميرا مراقبة في الفراغات العامة، أي أنه يوجد ما يقارب كاميرا واحدة لكل ١٣ شخصاً، حيث يتم التقاط صور للشخص الواحد بمعدل ٧٠ مرة في اليوم. وبحسب هذه الدراسة فإن بريطانيا والتي تحتوي على ما يقارب ٤-٦ مليون كاميرا مراقبة تقع في المرتبة الثالثة بعد أمريكا والصين من حيث عدد كاميرات المراقبة الموجودة فيها (BSIA, 2013). إلا أن حدود هذه المراقبة والسيطرة تقف عند

كذلك. فهي متشعبة وتطال كافة جزئيات الحياة اليومية للأفراد لتضمن تدفق مستمر وغزير من المعلومات والبيانات، لذا وصفها ديلوز بأنها «متجذرة» (rhizome) لكثرة تشعبها. وبذلك فإن الحدود القوية الفاصلة (boundaries) في ثنائية العام - الخاص أصبحت من حيث ممارسات القوة الذكية مبهمة وغير واضحة، وهو ما يغير من مفهوم التوزيع الجغرافي/ الفراغي لمناطق السيطرة (power territories). وكأن المدينة الذكية أصبحت أشبه بالسجن الذكي (smart panopti-can) حيث الرقابة الجماعية المقيّدة للحريات. وفي هذا المجال تشير هاراوي (Haraway) إلى الانتقال من النظام الرأسي للسيطرة (خلال الحداثة) والذي تصفه بالمريح إلى النظام الشبكي الجديد (في المدينة الذكية) والذي تصفه بالمخيف (scary)، وتطلق عليه معلوماتية السيطرة (informatics of domination) (مقتبس من Sadowski & Pasquale, 2015). كذلك فقد استطاعت الدولة الانتقال من مستوى التحكم بالمجتمع عموماً إلى مستوى التحكم بالأفراد، بل حتى جزئيات الأفراد كما يقول ديلوز (1995). فالفرد أصبح مراقباً ليس بذاته كله، بل بأجزائه، فهناك أجهزة لمراقبة محادثاته ومضمونها، وهناك أجهزة تركز على التقاط صور لوجهه أثناء تنقلاته، وهناك بصمة العين، وبصمة الأصابع، وهكذا. فالفرد (individual) أصبح مهماً في أجزائه، ويطلق ديلوز على ذلك مصطلح «جزء الفرد» (dividual). أي أن الفرد في القوة الذكية تحول من عنصر تقع

وليس الجماعات، لذا يمكن تسميتها بالقوة الذكية «الحياتية» (bio) فهي متعلقة بالأفراد ذاتهم. وقد مكّنت أجهزة الاتصالات والهواتف الخلوية المنتشرة بشكل واسع جداً الدولة من تحقيق مشروعها السياسي ذاك. فقد تحول الإنسان نفسه إلى مجسّ (sensor) يتم من خلال جهاز كمبيوتره وهاتفه الخلوي مراقبة كافة تحركاته ومكالماته وحواراته، كما يتم من خلال ما يملكه من أجهزة متصلة بشبكة الإنترنت من مراقبة ومعرفة تفاصيل دقيقة عن حياته اليومية. فالدولة تراقب المواطنين في تنقلاتهم بوسائط النقل العام من خلال بطاقات التأمين كالفيزا كارد وبطاقات الدفع الذكية، وتراقب سجلاتهم في الوزارات والدوائر الحكومية، وتراقب سفرهم من خلال حجوزاتهم لتذاكر الطيران والفنادق، وتراقب كميات استهلاكهم للكهرباء والماء والغاز من خلال العدادات الرقمية في مساكنهم، وتراقب معدل استهلاكهم للمأكولات من خلال ثلاجاتهم الذكية وما يشاهدونه من برامج عبر أجهزة التلفاز داخل منازلهم. فالساكن في مراقبة دائمة ولحظية من خلال الأجهزة المنتشرة في كل مكان. أي أن ما يصل للدولة ومؤسساتها من معلومات وبيانات (data) عن المواطنين يشكل مستوى متقدماً جداً من ممارسة القوة على السكان يفوق ما استطاعت القوة الحديثة تحقيقه. فقد استطاعت الدولة استغلال ذكاء القوة لتوسعة نطاقات ممارستها لتصل إلى المناطق الفراغية الخاصة للأفراد، بل الحياتية

أنها تحولت في محورها من العمران أو الجغرافيا إلى الإنسان نفسه، وهذا ربما يفسر تدني عدد الدراسات التي تهتم بالجانب الحضري الفراغي في المدينة الذكية، كما أشرنا لذلك سابقاً. ولكن ما أثر ذلك على المدينة وتخطيطها الفراغي؟ لقد تغير مفهوم المدينة في ظل تغير مفهوم القوة ومحورها الأساس من مفهوم فراغي إلى مفهوم لا فراغي (non-spatial) بحيث أصبح ينظر إلى المدينة على أنها مجرد ظرف مكاني أو وعاء (spatial container) يحوي الحدث ويسهل حركياته، فهي وعاء للقيام بالأنشطة الذكية ومكان لممارسة القوة والتحكم من خلال أجهزة المراقبة والشبكات الرقمية. فهي أداة للتحكم والمراقبة. فالمدينة الذكية ليست ذات أهمية من حيث بُعدها التخطيطي الفراغي، بل تكمن أهميتها في كونها مكاناً يحتوي على الركيزتين الأساسيتين لجذب الاستثمارات وهما القوة (power) اللازمة لتأمين الأمن والحماية، والمناخ المناسب لتنمية الاستثمارات وجني الربح (profit) كوجود شبكات التكنولوجيا والاتصالات اللازمة. وربما هذا ما كان يشير له ديلوز بلامادية الفراغ السيبراني.

كذلك فإن القوة الذكية تتسم بأنها قوة مركزية إذ تعتمد على تجميع البيانات وتحليلها (Big data) من قبل شركات ومؤسسات خاصة مثل شركة IBM و Cisco و Siemens بشكل مركزي. فأهمية البيانات تكمن في تجميعها معاً، ومن ثم تقوم مؤسسات تابعة للسلطات الحكومية بتحليلها واستخراج أنماط ومعلومات عن الخاضعين

عليه القوة ويخضع لها كما في الحداثة إلى جزء من نظام القوة نفسه، فهو يتيح للقوة ممارستها عليه. أي أنه بدلاً من أن يكون الخاضع فقط (subject) أصبح جزءاً داعماً للطرف المخضع (القوي) فأصبح بذلك جزءاً من عملية الإخضاع ذاتها، فهو جزء مهم في تفعيل القوة بدلاً من البيئة العمرانية في ممارسات قوة الحداثة. بذلك فإن العلاقة بين الإنسان والمدينة والتكنولوجيا، كما يذكر سادوسكي وباسكويل، تداخلت حتى أصبح الإنسان جزءاً من المدينة لا ساكناً فيها (Sadowski & Pasquale, 2015) وستزداد حدة ذلك وفاعليته مع ظهور تقنية 5G والتي ستشكل العصب الأساس للمدينة الذكية بما تحتوي عليه من عدد لا محدود من نقاط المجسات (sensors) المترابطة معاً عبر الزمان والمكان. وبذلك فإن المدينة الذكية تجسد مدينة المراقبة والسيطرة من خلال استغلال ذكاء التكنولوجيا لتوليد القوة الذكية التي تستخدمها الحكومات في إدارتها لمجتمعاتها تحت شعار توفير الأمن والأمان.

إن القوة الذكية بذلك هي قوة أساسها البيانات المستقاة من التواصل عبر شبكة العلاقات بين الناس والأشياء من خلال الأجهزة الذكية ووسائل الاتصالات، فهي قوة معرفية لا فراغية، إذ لم تعد البيئة العمرانية تشكل مصدراً مهماً من مصادرها. بذلك فقد استبدلت القوة الذكية محورها الأساس والذي كان فراغياً (البيئة العمرانية) في الحداثة بمحور لا فراغي وهو المعرفة أو البيانات الرقمية عن الإنسان ذاته، أي

لحاجات المجتمع المحلي وبكلفة تراوحت ما بين ٢٠-٤٠ مليار دولار (Greenfield, 2013). بل إن مدينة سونجندو أصبحت مقتصرة في سكانها على من يملك المعرفة باستخدام التكنولوجيا، وهو ما عزز من صفة الإقصاء والتهميش لمن لا يمتلك المعرفة بالتكنولوجيا، وهو ما أدى إلى عدم التنوع الاجتماعي في المنظومة الاجتماعية الداخلية للمدينة (Husar et al., 2017). وعلى الرغم من الادعاء بأن الجيل الثاني من المدن الذكية يراعي نسبياً المجتمع، حتى أنه بدأت تظهر مصطلحات مثل «المجتمع الذكي» (smart community)، إلا أن هذا النموذج لا زال يتبع ذات الآليات المركزية أبوية التوجه (parental) من خلال إسقاط رؤية السلطات في حوكمة وإدارة المدينة على المدينة والمجتمع، كما في حالة مدينة برشلونة. فهي عملية تخطيطية من الأعلى للأسفل، ولا دور للسكان فيها سوى تقبل المنتج النهائي والتعامل معه تلافياً لنعته بالرجعية أو «الغباء» التكنولوجي. فالذكاء أصبح صفة ترويجية لتسيير رؤية الحكومات في استخدامها أو ربما استغلالها للقوة لتحقيق رؤيتها في السيطرة.

إن المدينة الذكية كتوجه تخطيطي إنما تعود بنا إلى مفهوم التخطيط الشمولي المركزي والذي أنتج في عصر الحداثة مدناً جديدة مخططة، كمدينة برازيليا وشانديجار مثلاً، تم إنتاجها بآليات اتخاذ قرار سلطوية مسقطة من الأعلى للأسفل، وهو الأمر الذي رفضته توجهات ما بعد الحداثة ودعت للتخلي عنه واستبداله بأنماط تخطيطية

تفيد في عملية التحكم والسيطرة عليهم، كما في «مركز العمليات الذكية» التي قامت شركة IBM بتأسيسه في مدينة ريو دي جينيرو بالبرازيل بكلفة ١٤ مليون دولار (Greenfield, 2013). وتعتمد هذه البيانات على وجود شبكة مترابطة من العقد المجسّية (sensing nodes) في جميع فراغات المدينة، لذا لا بد من تخطيط المدينة وتوزيع تلك العقد والشبكات بشكل مركزي مسبق لتشكل بدورها نظاماً متكاملًا من الأنظمة المختلفة (system of systems rationality of smart power – technological rationalism) هي التي تتحكم بتخطيط المدينة لضمان فاعلية قصوى لعمل نظام الشبكات وتجميع البيانات. بذلك فإن المدينة الذكية برغم زعم بعض الباحثين بأنها ذات منطقتين مختلفتين جذرياً في حيثياته عن منطقتي الحداثة، كما يؤكد كريفني مثلاً (Krivy, 2018)، إلا أنها ليست أكثر من صورة أخرى للتخطيط الحديث ولكن بأدوات مختلفة. ويتضح هذا المفهوم السلطوي المركزي بأعلى صورته في الجيل الأول من المدن الذكية والتي كانت تخطط من قبل شركات مقدمة للخدمة كما في المدن التي بدأت الهند بإنشائها. فمدينة دوليرا (Dholera) في الهند يتم إنشاؤها على أرض خضراء استقطعت من السكان جبراً ولم يكن للسكان أي دور في عملية اتخاذ القرار فيها. وبالمثل، فإن مدينة سونجندو في كوريا الجنوبية تم تخطيطها بشكل سلطوي، من الأعلى إلى الأسفل، بتوجيه من الحكومة دون مراعاة

السعادة والحياة الأفضل لسكانها كما حلمت بها البشرية؟

يمكن النظر إلى البيئة العمرانية عموماً على أنها تتكون من ثلاثة مستويات: المستوى الظاهري المرئي والذي يضم المنتجات النهائية للعمران (end-products) كالشوارع والأحياء والمنشآت، والمستوى التشغيلي الذي يضم المنظومة الاقتصادية والإدارية والعادات والتقاليد والقيم وغيرها وهي متغيرة نسبياً بطبيعتها، والمستوى العميق غير المرئي والذي يضم منظومة القوة والحقوق في المجتمع وآليات اتخاذ القرار وما شابه. حيث ترتبط هذه المستويات الثلاثة معاً بعلاقات معينة بحسب نمط البيئة العمرانية، فكل بيئة متفردة بنمطها بحسب العلاقة بين مستوياتها سواء البيئات التقليدية (كالإسلامية مثلاً) أو الرأسمالية الحديثة والمعاصرة. ففي البيئة العمرانية الرأسمالية الحديثة ترتبط هذه المستويات بعلاقات رأسية من المستوى العميق إلى المستوى التشغيلي إلى الظاهري. فالدولة هي صاحبة السلطة العليا والتي تمنح فئات المستويات الأخرى حقوقاً تمكنهم من تنفيذ واجباتهم ضمن إطار القانون الذي ترسمه الدولة ذاتها تحت مظلة المصلحة العامة. فمثلاً الدولة تضع القوانين العمرانية من توزيع استعمالات المناطق وقوانين البناء والتي يخضع لها المعماري في سوق العمل في المستوى التشغيلي ليتلقاها المستخدم (السكان) في المستوى الظاهري. ولكن كيف أثرت المدينة الذكية على طبيعة العلاقات بين هذه المستويات

أكثر ديمقراطية ومرونة. كذلك فقد ارتكز مفهوم التخطيط الحديث على عقلانية الحداثة القائمة على مرتكزات العلم والآلة، وبالمثل فإن عقلانية المدينة الذكية تقوم على عقلانية القوة والتكنولوجيا. فبينما كان يتم التعامل مع المدينة الحديثة كألة (machine)، لكل جزءٍ منها وظيفته، فإنه يتم اليوم التعامل مع البُعد الفراغي في المدينة الذكية لتلبية عقلانية القوة والتكنولوجيا. فالمهم هو مراقبة الناس وإخضاعهم. فالمدينة العقلانية سواء الحديثة أو الذكية إنما هي كآلة، مدينة عالمية (أو ربما معولمة) ذات نمط واحد ليس فيها مراعاة للاختلافات الإقليمية، سواء كانت في ريودي جينيرو أو سنغافورة أو برشلونة. أي أن كلا المفهومين على اختلاف نتائجهما انطلقا من أسس عقلانية مشتركة فانتجا مدناً تشكل أنظمة مغلقة (closed systems) مسبقة التخطيط ولا تقبل الصدف أو غير المتوقع، كما تقول ساسين (Sassens, 2012).

٤. هل المدينة الذكية هي المخرج؟

طالما أن هناك خطوطاً متقاطعة بين منطق مدن الحداثة والمدينة الذكية وطالما أن كليهما يعمل تحت مظلة الرأسمالية، نعود للإجابة عن السؤال الذي طرحناه في بداية البحث، هل يمكن للمدينة الذكية أن تكون هي المخرج من أزمات وأمراض العصر الحضري التي أفرزتها الحداثة؟ أي هل يمكن للمدينة الذكية أن تكون هي الأمل بتحقيق المدينة المثالية التي توفر

آليات عمل المدينة الحديثة والذكية هي ذاتها، مع اختلاف في أدوات التطبيق فقط.

لذا فإن الأمراض والأزمات الحضرية التي تؤرق الباحثين اليوم مثل قضايا العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد والثروات واللامساواة والتلاحم الاجتماعي والتي أفرزتها الحداثة، ويجاولون جادين البحث عن مخرج لها من خلال تقديم نظريات وتوجهات مختلفة إنما هي إفرازات لآليات لا تزال ذاتها تسيطر على حركات المدينة الذكية بل زادت حدتها. فلا زالت المدينة الذكية تدور في إطار السلطة وقوة الدولة وسيطرتها على السكان والموارد، مع تحول في ذلك من القوة الحداثية ذات البعد الفراغي إلى القوة الذكية الحياتية ذات البعد المعلوماتي (اللا فراغي)، وفي إطار مركزية القرار ورأسية العلاقة بين مستويات العمران. لذا طالما أن الآليات لم تتغير ولا زالت تدور في ذات الفلك الرأسمالي السلطوي فلا يمكن حل مشكلة توزيع الموارد والفقر واللامساواة وغيرها دون إحداث تغيير جذري في بنى توزيع القوى في الدولة والمجتمع.

إن الحرية التي نادت بها الحداثة والتنوير والتي سعت البشرية دائماً إلى تحقيقها إنما كبّلتها الحداثة بقيودها، وزادتها المدينة الذكية تقييداً. فعلى الرغم من الحلم بحريات السكان إلا أن مراقبتهم الدائمة وإخضاعهم لنظم تحكّم آنية إنما يعتبر قيوداً وسجنًا لحريات الأفراد وتصرفاتهم. فقد زادت قوة الدولة ونطاقات

في البيئة العمرانية؟ كما ذكرنا سابقاً فإن المدينة الذكية هي إفراز رأسمالي بالدرجة الأولى، وتقوم في حركاتها وآلياتها على مفهوم القوة، كما في مدن الحداثة، ولكن بمنطق مختلف نوعاً ما للقوة. لذا فقد احتفظت مستويات العمران في المدينة الذكية بذات طبيعة العلاقات الرأسمالية التي اتسمت بها في الحداثة، بل ربما زادت حدة ووضوح تلك العلاقات. فنتيجة لازدياد قوة الدولة ومركزيتها ازدادت أهمية المستوى العميق في عمل المدينة الذكية، وأصبح المجتمع، كما وصفه ديلاوز، مجتمع السيطرة. أما المستوى التشغيلي فهو المستوى الذي يتم خلاله معظم نشاطات الذكاء في المدينة الذكية. فما تقوم به المؤسسات التشغيلية المعنية بشبكات التكنولوجيا والاتصالات وتجميع البيانات الرقمية كشركات IBM و Cisco و Sie-mens إنما يتم ضمن هذا المستوى. لذا فإن لهذا المستوى أهمية كبرى في المدينة الذكية. أما عن المستوى الظاهري (المادي)، فمع استبدال القوة الذكية لمحورها الأساس من العمران (الفراغي) إلى الإنسان وبياناته (المعرفة)، تقلصت أهمية هذا المستوى في المدينة الذكية وأصبح نتيجة (effect) وليس عاملاً (cause) مؤثراً في عملية إنتاج المدينة الذكية وتشغيلها. ولكن حيث إن المستوى العميق في المدينة الذكية والذي طالما كان هو المستوى الأهم في عملية إنتاج وتشغيل المدينة باختلاف نظمها، لم يطرأ عليه تغيير جذري من المدينة الحديثة إلى المدينة الذكية، بل ربما ازدادت فاعليته وأهميته، واتسع نطاقه، لذا فهذا يعني ضمناً أن

تجارب السكان أنفسهم، لا في إقصائهم وإخضاعهم لمنظومة قوى قد تكون ذكية في تقنياتها ولكنها تفتقر إلى الحكمة في تطبيقاتها.

٥. المراجع

المراجع العربية

الجار الله، أحمد؛ الغامدي، سارة. «مفهوم المدينة في ضوء تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات». مجلة جامعة الملك سعود للعمارة والتخطيط، ٢٨(٢)، (٢٠١٦)، ص. ١٥٥-١٧٩.

اللحام، عير. «المشهد الحضري والمثاليات المعاصرة: أمل أم وهم؟» مجلة جامعة الملك سعود للعمارة والتخطيط، ٢٧(٢)، (٢٠١٥)، ص. ٣١٣-٣٣٥.

Arabic References

Al-Jarallah, A. & Al-Ghamdi, S., "The Concept of Contemporary City in Light of ICT Development, The Journal of King Saud University for Architecture and Planning, 28(2), (2016), pp.155-179.

Allahham, A., "The Urban Scene and Contemporary Utopias: Hope or Fallacy?" The Journal of King Saud University for Architecture and Planning, 27(2), (2015), pp.313-335.

English References

Allahham, A., "Public Space as a Manifestation of Power Territorialization". In Christa Reichner, Fabio Bayro Kaiser, Maram Tawil, Janset

ممارستها ومركزيتها عما كانت عليه في الحداثة. كذلك فإن الفرد في المدينة الذكية مجبر ودون اختيار منه على أن يكون جزءاً من عملية تجميع البيانات ومنظومة الشبكات الرقمية. فلا حرية اختيار ولا خصوصية أو حرية في السلوك والتصرفات، فضلاً عن قضية حق الساكن في خصوصية بياناته واستخداماتها. إن المدينة الذكية بما تنطوي عليه من تعزيز لقوة الدولة وتوسعة نطاق ممارستها قصرت كما سابقاتها من توجهات التخطيط الحضري في إيجاد مخرج لأزمات العصر الحضري، بل أفرزت مجموعة جديدة من القضايا والأمراض الحضريّة ومن أهمها: التمييز والإقصاء على أساس المعرفة، وهذا يجسد قوة المعرفة، فمن لديه معرفة تقنية أكثر كان له حظ أوفر في المدينة الذكية. ولكن نظراً لأن تطبيق مفهوم المدينة الذكية لا يزال في بداياته فإن آثار هذا المفهوم وطبيعة ما سينم عنه لا يزال مبهماً، ولكن بحسب هذا البحث فإن المدينة الذكية لا يمكنها أن تكون المدينة المثالية التي تقدم حياة «أفضل» لسكانها، بل ربما يقتصر دورها في توفير حياة «أسهل» لهم في تعاملاتهم اليومية، ولكن لمن يجيد لغة الذكاء فقط.

إذن السؤال الأهم اليوم هو ليس في كيفية إنشاء وتحويل المدن الحالية إلى مدن ذكية، بل هو كيف يمكن استخدام التكنولوجيا كأداة لتحسين حياة السكان وخدمتهم، لا السيطرة عليهم وإقصاء بعضهم، أو ما يسميه البعض بالمدينة الحكيمة (wise city)، حيث تكمن الحكمة في

- mentisfree/2012/dec/04/smart-city-rio-songdo-masdar
- Sunusi, A.,** Abba, S. and Iesha, R., “Smart Cities in India: a Theoretical Approach”, *International Journal of Science, Technology and Management*, 5(12), (2016).
- Vanola, A.,** *Smartmentality: “The Smart City as Disciplinary Strategy”*, *Urban Studies*, 15(5), (2014), pp. 883-898.
- Shawash, Karin Bäumer, Jan Polívka (eds.) *Reclaiming Public Space through Intercultural Dialogue*. Germany, Stadt- und Raumplanung (2019).
- BSIA,** “The Picture is not Clear”. A report published by the British Security Industry Association, July 2013, UK.
- Deleuze, G.,** “Postscript on Societies of Control”, *October*, 59, (1992), pp.3-7.
- Deleuze, G.,** *Negotiations, 1972-1990*. New York: Columbia University Press, (1995).
- Greenfield, A.,** *Against the Smart City*. New York: Do Projects, (2013).
- Hollands, R.,** “Will the Real Smart City Please Stand up?” *City*, 12(3), (2008), pp.303-320.
- Husar, M.;** Ondrejicka, V., and Varis, S., “Smart Cities and the Idea of Smartness in Urban Development: A Critical Review”, *IOP Conference Series: materials Science and Engineering* 245, 082008, (2017).
- Kitchin, R.,** “The Real-Time City? Big Data and Smart Urbanism”, *GeoJournal*, 79, (2014), pp.1-14.
- Krivy, M.,** *Towards a Critique of Cybernetic Urbanism: The smart city and the society of control*, *Planning Theory*, 17(1), (2018), pp. 8-30.
- Sadowski, J & Pasquale, F.,** “The Spectrum of Control: A Social Theory of the Smart City”, *First Monday*, 20(7), (2015).
- Sadowski, J.,** “Selling Smartness: Visions and Politics of the Smart City”. PhD Dissertation, *Human and Social Dimensions of Science and Technology*, Arizona State University, (2016).
- Sassen, S.,** “Urbanizing Technology”, *LSECities*, (2012). <https://lsecities.net/media/objects/articles/urbanising-technology/en-gb/>
- Sennett, R.,** “No One Likes a City That’s too Smart”. *The Guardian*, December 4th, (2012). <https://www.theguardian.com/com->

The Smart City: From Modern Power to Smart Power

Abeer Allahham

Associate Professor, College of Design, Imam Abdulrahman Bin Faisal University, Saudi Arabia

dr.allahham@hotmail.com

Received 11/10/2020; accepted for publication 18/3/2021

Abstract. Despite its recent emergence, the concept of smart cities today is widely spread and accepted by many countries and governments. Yet, its definition and profound meaning remain hazy. Technology and digitalism, according to the main stream of smart cities, is the ideal “smart” solution for contemporary urban ills and the means to fulfil humanity’s long standing dream of the Enlightenment. But is it true that the smart city is the ideal solution for the urban crisis cities face today? The smart city is primarily capitalist, however, adopting a new urban planning paradigm. Then, how can a capitalist approach address the urban ills that are essentially the production of its system? Can this paradigm be the illness and its cure at the same time? To answer this question, we must examine the deep level of the smart city’s operating mechanisms and explore its dynamics in the management of the city and its people, with a special focus on the issues of authority and power. The paper attempts to investigate the concept of power in the production mechanisms of the smart city, its transformation from the modern to the smart concept, and the impact of such a change on the urban ills produced by capitalism and the modern power. Would such a shift in the concept of power address the urban city’s problems, or would it create another type of crisis and other urban issues?

Key words: smart city, smart power, territoriality, capitalism, public-private.